

تعداد ثبت

تاریخ

۳۸۸ / ۳ / ۹

# التراث العربي

مجلة فصلية محكمة تصدر عن اتحاد الكتاب العرب بدمشق

لقدان: (81-82) - (رجب-نوالهجة) - 1422هـ - تشرين الأول (نوفمبر) - آذار (مارس) - 2001 - السنة العاشرة والعشرون

رئيس التحرير  
د. محمود الریداوي



المدير المسؤول  
د. علي عقلة عرسان

مركز بحوث ودراسات  
أمانة التحرير

جمانة طه

أ. محمود فاخوري

هيئة التحرير

د. وهبة الزحيلي

د. محمد زهير البابا

د. علي أبو زيد

أ. زهير حميدان

المراسلات باسم أمانة التحرير:

اتحاد الكتاب العرب، مجلة التراث العربي، دمشق - ص.ب. 3230، فاكس: 6117244

E-mail: unecriv@net.sy  
aru@net.sy

البريد الإلكتروني:

موقع اتحاد الكتاب العرب على شبكة الإنترنت:

www.awu-dam.org

## شروط النشر

- 1- أن تكون البحوث تراثية، أو تصب في باب التراث.
- 2- أن تكون جديدة، ولم تنشر من قبل.
- 3- التقيد بمنهج علمي دقيق، والتزام الموضوعية، والترثيق والتخريج، وتحقق السلامة اللغوية.
- 4- أن تكتب بخط واضح، ويفضل أن تكون مطبوعة، وعلى وجه واحد من الورقة.
- 5- ألا تزيد عن ثلاثين صفحة.
- 6- أن تراعى علامات الترقيم.
- 7- توضع الحواشي في أسفل الصفحة، ويلتزم فيها المنهج العربي، أي يكتب اسم الكتاب، فالمؤلف، فالمحقق، فالجزء والصفحة.
- 8- يثبت في آخر البحث فهرس المصادر والمراجع وفق ترتيب حروف الهجاء لأسماء الكتب، مثال: (طبقات فحول الشعراء: ابن سلام - نج. محمود شاكر - القاهرة - مط. المدني - ط3، 1974م).
- 9- يقدم للبحث بملخص عنه في بضعة أسطر، ويرفق لمحة عن سيرة المؤلف وعنوانه.
- 10- يمكن أن تنشر المجلة نصوصاً تراثية محققة، إذا استوفى النص شروط التحقيق.
- 11- تخضع الأبحاث المرسلة للتحكيم العلمي.
- 12- لا تعاد الأبحاث إلى أصحابها، ويبلغون بقبول نشرها، أو الاعتذار لهم.
- 13- الأبحاث والمقالات التي تنشر تعبر عن آراء كتّابها، ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو الاتحاد.
- 14- ترتيب البحوث داخل العدد يخضع لاعتبارات فنية لا علاقة لها بمكانة الكاتب.

## المحتوى:

- ٣٤
- ..... تقديم
- د. محمود الربداوي 7
- الموضوعات:
- ..... نقد الشعر في أهم معاصره
- د. محمود فاخوري 9
- ..... علوة الحنبية وظاهرة الطيف
- محمد كمال 18
- ..... صورة الأرض
- د. أحمد ظاهر المنفي 31
- ..... نظرة قرآنية (مالتوس)
- د. محمد أبو زيد أبو زيد 48
- ..... الرأفة بين التجربة الموضوعية والتجربة الفنية في شعر زهير بن أبي سلمى
- د. محمود عبد الله الجادر 71
- ..... العرب والكتابة
- د. عدنان البني 87
- ..... رفاعة الطهطاوي
- شحادة الخوري 107
- ..... كتاب مجاز القرآن
- بهاء الدين عبد الله الزهوري 135
- ..... بكاء القيروان
- د. سعد بوفلاحة 136
- ..... التأسيس في الفكر العربي
- محمد الهادي عياد 147
- ..... الحمس من قبائل العرب
- د. محمد ضاهر وتر 156
- ..... نشأة الدراسة الدلالية العربية وتطورها
- د. أحمد عزوز 170
- ..... الاحتجاج بالقرارات في شرح ألفية ابن مالك
- د. محمود نجيب 185
- ..... معطاء الموالي في عصر الراشدين وبنو أمية: محاولة تقويم جديد
- د. نجمان ياسين 200

- الأفوه الأودي المفترى على شعره.....  
 209 مقبل التام عامر الأحمدي
- وسنة الاتعمال بين النعل والمهدد.....  
 225 د. عبد الجنيل فزالة
- التراث الوطني المخطوط.....  
 234 عبد القادر شرشار
- أضواء على المجمع العلمي العربي بالهند.....  
 240 وجيه الشرجي
- الأنساق القافية: قراءة في الشعر الملوكي.....  
 244 د. يوسف اسماعيل
- الطريقة البرهانية الدسوقية الشاذلية.....  
 265 د. مزارى شارف
- جذور (جينولوجيا) الشعر الجاهلي.....  
 275 د. محمد بلوحي
- الأمثال العربية والحضارة العربية.....  
 289 سليمان تشوليه
- عرض وقراءة في كتاب (مدخل إلى دراسة التصوف).....  
 305 عمر محمد جمعة
- التنظير والتطبيق في العمل التاريخي الخلدوني.....  
 312 د. جميل موسى النجار
- أخبار التراث.....  
 330 د. محمود الربداوي



## الاحتجاج بالقراءات في شروح ألفية ابن مالك

د. محمود نجيب\*

### المخلص

تعد "ألفية ابن مالك" المنظومة النحوية الأكثر شهرة والتي أقبل عليها العلماء والمتعلمون حفظاً ودرساً وشرحاً على مدى قرون عدة، وقد أدى ذبوعها الواسع إلى كثرة شروحيها كثرة واضحة لم يعرف التأليف في شرح النظم النحوي مثيلاً لها.

ونظراً إلى أهمية الألفية وشروحها من ناحية وإلى أهمية القرآن الكريم وقراءاته في الاحتجاج النحوي من ناحية أخرى، فقد قام هذا البحث بدراسة مواقف الشراح من الاحتجاج بالقرآن الكريم وقراءاته المتعددة، فأوضح مناهجهم في ذلك، وقدم الشواهد الكافية على نحو أبان أن الشواهد القرآنية كانت في المرتبة الأولى بين مصادر الاحتجاج وذلك من خلال ما طبع من شروح الألفية، وهي:

- ١- شرح ابن الناظم (ت ٦٨٦هـ)
- ٢- شرح شمس الدين الجزري (ت ٧١١هـ) المسمى: كاشف الخصاصة عن ألفاظ الخلاصة.
- ٣- شرح المرادي (ت ٧٤٩هـ) المسمى: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك.
- ٤- شرح ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) المسمى: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك.
- ٥- شرح ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ).

\* - مدرس في قسم اللغة العربية كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة حلب.

- ٦- شرح المكودي (ت نحو: ٨٠٧هـ).
- ٧- شرح الأشموني (ت بعد: ٩٠٠هـ) المسمى: منهج السالك إلى ألفية ابن مالك.
- ٨- شرح السيوطي (ت ٩١١هـ) المسمى: البهجة المرضية في شرح الألفية. واستثنى البحث الشروح المجزوءة التي طبعت غير كاملة، أمثال:
- ١- شرح أبي حيان النحوي (ت ٧٤٥هـ) المسمى: منهج السالك إلى الكلام على ألفية ابن مالك
- ٢- شرح أبي إسحاق الشاطبي (ت ٧٩٠هـ) المسمى: المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية.
- ٣- شرح شمس الدين الغزي (ت ٩١٨هـ) المسمى: فتح الرب المالك بشرح ألفية ابن مالك.

### المقدمة

يراد بالاحتجاج الشواهد التي يستعين بها النحاة على إثبات صحة الآراء والقواعد، وتأكيد بعض الوجوه أو رفضها. ويأتي في مقدمة تلك الشواهد أقربها من الوجوه السائرة المبنية على الكثرة والقياس المطردن خلافاً للواقع الذي عكس بُعد كثير من شواهد الشعر واللهجات عن ذلك ووقوعها في الغموض والشك، فهي متفاوتة من حيث القوة والضعف بحسب موافقتها للشروط والضوابط التي حددها النحاة.

ويمكن عدّ مصادر الاحتجاج أحد الجوانب التي اختلف النحاة فيها، من ذلك اختلافهم في الاحتجاج ببعض القراءات القرآنية بين متشدّد ومتساهل، وفي الأحاديث النبوية، وفي أشعار المولدين والمتأخرين. فالصلة وثيقة بين الخلاف في مصادر الاحتجاج، والخلاف في مسائل الأصول النحوية من حيث اعتمادهم على السماع والقياس، وما نتج عن اختلاف مواقفهم منها من إهدار كثير من الشواهد.

لم تكن المصادر التي استمد منها شراح الألفية شواهدهم مختلفة عمّا حدده النحاة القدامى، ولكنّ الخلاف تمثل في التطبيق العملي لما رسمه القدماء، وفي مراتب تلك المصادر ومدى المفاضلة بينها، فالمصادر واحدة إداً، وهي: القرآن الكريم، والحديث النبوي، وكلام العرب: نظمه ونثره.

اعتمد قدامى النحاة على هذه المصادر في الاستدلال النحوي، فاستنبطوا منها جُلّ شواهدهم في تحديد الأصول والقواعد النحوية الكلية حيناً، كما استدلو ببعض الشواهد لما خرج عن هذه الأصول والقواعد حيناً آخر وذلك في حالات خاصة كالضرورة أو الحذف أو موافقة بعض اللهجات.

كان الشعر أوفر حظاً من النثر عند النحاة، بل كان المصدر الأول وفرّة، يليه القرآن الكريم، فكلام العرب الذي عدّوا الحديث النبوي قسماً منه، ولم يلتفتوا كثيراً إلى النثر فاقتصر على بعض الأقوال السائرة التي جرى قسم منها مجرى الأمثال، وهي مما يسهل حفظه. ولعل سبب اهتمامهم

بالشعر وإقبالهم عليه أكثر من القرآن - في تلك المرحلة المبكرة- يعود إلى اطمئنانهم إلى بقاء القرآن الكريم محفوظاً بين الصدور والسطور، وأما قلة اعتمادهم على الحديث فلم تكن متعمدة، إذ شغلهم عنه وفرة الأشعار، والإقبال على الشواهد القرآنية، وأمور أخرى، ولو نَقَبُوا في مصادره لكثرَت شواهدهم منه كثرة جعلته في المرتبة الثانية بعد القرآن الكريم.

لم يبق موقف النحاة من مصادر الاحتجاج على هذه الحال، فقد تفاوت التزامهم بها فيما بعد، وقدموا بعضها على بعضها الآخر في تطبيقاتهم، وكان من أوضح مظاهر هذا الاختلاف موقف ابن مالك الذي كان له في الألفية وعدد من كتبه النحوية الأخرى موقف متميز، ساعده في بنائه إطلاعه على لغات العرب، واشتغاره بالرواية، وإتقانه علوم الحديث، مما جعله يكثر من الاعتماد على الحديث كثرة واضحة، ويضعه في المرتبة الثانية بعد القرآن الكريم، وقد أشار إلى ذلك ابن شاکر الكتبي (ت ٧٦٤هـ) فقال عنه: (وأما الإطلاع على الحديث فكان فيه غاية، وأكثر ما يستشهد بالقرآن، فإن كان ما فيه شاهد عدل إلى الحديث، فإن لم يكن شيء عدل إلى أشعار العرب<sup>(١)</sup>). وإشارة الكتبي إلى عدوله إلى الحديث لا تعني أنه أورد الكثير منه إذ إن ما أورده قليل جداً إذا ما قورن بالشعر، وفي عبارته تعميم.

أما شرح الألفية فقد تابعوا الناظم- في الاحتجاج- إلى حد كبير، فكان معظم شواهدهم من القرآن الكريم، ثم الشعر، كما كان للحديث نصيب وافر لا يقل عن الشواهد النثرية الأخرى. وكان منهجهم في سوق الشواهد يقوم على:

تقديم الشاهد القرآني أولاً- لأن القرآن الكريم كان مصدرهم الأول في الاحتجاج- وإتباعه بشاهد أو أكثر من القرآن أو الشعر، في أغلب الأحيان وذلك زيادة في الشرح والتوضيح فتتوالى الشواهد (القرآنية والشعرية) بكثرة واضحة على نحو يبرز عنايتهم بالشواهد القرآنية عناية قريبة- من حيث العدد- من الشعر، وكان الاستشهاد بالقرآن والشعر خاصاً بصياغة القواعد الكلية والأصول.

لم يكن منهجهم في عرض الشواهد دقيقاً، فقد يسوقون الشاهد كاملاً، آية، أو آيتين أحياناً، وقد يجتزئون بجانب من الآية فيجردونها من سياقها الكامل ولا يكلمونها إلا في حالات قليلة، ويكتفون بذكر كلمة واحدة منها أو جملة فيها موطن الاستشهاد. ويشار في هذا المجال إلى كثرة تجزئة الآيات والأبيات، فقد كان عرضهم للشواهد قائماً على الاقتصار على موطن الاستشهاد في أحيان كثيرة لاعتقادهم أن ذلك كاف، وعلى عدم نسبة معظم الشواهد لعدم قناعتهم بضرورة ذلك، وعلى إهمال الروايات التي لا تتفق وقواعدهم والاقتصار على الروايات الشائعة ولو كانت مخالفة للدواوين.

كما اشتركت الشروح في قسم كبير من الشواهد فأفاد اللاحقون من السابقين في اعتماد الشواهد، وأضافوا شواهد جديدة، فأدى ذلك إلى وفرة الشواهد وتنوعها. والحق أن شواهد الشراح،

(١) فوات الوفيات ٤٥٣/٢





أما معنى القراءة الشاذة فقد لخصه علماء القراءات في مصنفاتهم، قال ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ): ((كل قراءة وافقت العربية، ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وصحّ سندها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردّها، ولا يحلّ إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووجب على الناس قبولها، سواء أكانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين. ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة، سواء عن السبعة أم عن أكبر منهم... وقولنا في الضابط: ولو بوجه، نريد به وجهاً من وجوه النحو سواء كان أفصح أم فصيحاً، مجعاً عليه أم مختلفاً...))<sup>(١)</sup>.

واستناداً إلى ذلك لم تنحصر القراءات الشاذة عند القراء العشرة ومن تلاهم من غير المعروفين بالسبعة، بل وردت عند القراء السبعة وغيرهم على السواء. قال أبو شامة (ت ٦٦٥هـ): ((... فإن القراءات المنسوبة إلى كل قارئ من السبعة وغيرهم منقسمة إلى المجمع عليه والشاذ))<sup>(٢)</sup>.

وأما موقف شراح الألفية من مسألة الاحتجاج بالقرآن والقراءات فلم يختلف عن موقف صاحب الألفية من ذلك، وهو جواز الاحتجاج بها على اختلاف أنواعها، فقد تابعوا الناطم وأكثروا من الاستشهاد بالشواهد القرآنية كثرة لافتة. وهذا الموقف واضح لا يحتاج إلى إثبات أو تأكيد، ويكفي لمعرفة ذلك الإشارة إلى عدد الشواهد التي زخرت بها شروحوهم، سواء منها التعليمية الموجزة أم المطولة المسهبة<sup>(٣)</sup>، وكان عددها على النحو الآتي:

- ١- شرح ابن الناطم: تسع وثمانون وأربعمئة آية، ثلاث وأربعون منها مكررة<sup>(٤)</sup>.
- ٢- كاشف الخصاصة عن ألفاظ الخلاصة لابن الجزري: سبع وأربعون ومئتا آية، تسع وثلاثون منها مكررة.
- ٣- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي: تسع وثمانون وثلاثمئة آية، اثنتان وخمسون منها مكررة.
- ٤- أوضح المسالك إلى ألفية مالك لابن هشام: أربعون وستمئة آية، إحدى وسبعون منها مكررة.
- ٥- شرح ابن عقيل: اثنتان وخمسون ومئتا آية، تسع وثلاثون منها مكررة.
- ٦- شرح المكودي: ثلاث وعشرون ومئتا آية، تسع منها مكررة.

<sup>(١)</sup> النشر في القراءات العشر ١/٩-١٠. وقوله: (أم عن أكبر منهم) لعله مصحّف عن (أكثر) على سبيل التوسع في القراءات. وينظر: المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز لأبي شامة المقدسي. ص ١٧٢.

<sup>(٢)</sup> المرشد الوجيز ص ١٧٤.

<sup>(٣)</sup> هذا الإحصاء للشواهد القرآنية مستمد من الشواهد التي صنّفها ونشرتها بعنوان: (معجم الشواهد النحوية - الشعرية والشعرية - في شروح ألفية ابن مالك وحواشيها).

<sup>(٤)</sup> تكررت بعض الشواهد - في جميع الشروح - في مواضع عدة للتوضيح حيناً، ولتعدد مواطن الاستشهاد بما حيناً آخر.



## ❖❖❖ الترويض العربي ❖❖❖ ❖❖❖ د. محمود نجيب ❖❖❖

حُجبتْها- وإنما لخروجها على القراءات السبعة التي جمعها ابن مجاهد<sup>(١)</sup> في كتابه (السبعة في القراءات)، وهي ما توافر فيها صحة السند وموافقة العربية، وخالفت رسم المصحف، فقد احتجوا بها في النحو لأنَّ منع حُجبتْها واجب في التلاوة لا في اللغة<sup>(٢)</sup>.

لقد كانت الآيات القرآنية، وبعض قراءاتها أهم مصادر الشروح في إثبات القواعد التي احتوتها أبواب الألفية وفصولها، فكانوا يؤكدون القاعدة بالشاهد القرآني، فإن أعوزهم بحثوا عن شواهد أخرى. وفيما يلي بعض الأمثلة على ذلك:

ذهب الناظم، في باب الإضافة، إلى جواز الفصل بين المضاف الذي هو شبه الفعل في العمل - ويراد به المصدر واسم الفاعل- والمضاف إليه، بمعمول المضاف من: مفعول به أو ظرفٍ أو شبهه، فقال<sup>(٣)</sup>:

[٤١٨] فصل مضاف شبه فعل ما نصب مفعولاً، أو ظرفاً، أجزء، ولم يُعَبَّ  
[٤١٩] فصل يمين، واضطراباً وجداً بأجنبي، أو بنعت، أو نداً

وتابعه الشراح<sup>(٤)</sup>، فاستشهدوا لذلك بقراءة ابن عامر لقوله تعالى: ﴿وكذلك زَيْنَ لَكثير من المشركين قَتَلَ أولادَهُمْ شركاؤَهُمْ﴾<sup>(٥)</sup>. وقد تبع الناظم والشراح الكوفيين في ذلك، خلافاً للبصريين الذين رفضوا الفصل وخصّوه بضرورة الشعر<sup>(٦)</sup>.

وذهب الناظم، في باب عطف النسق، إلى جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة (تكرار) حرف الجر، لثبوت سماع ذلك في النثر والنظم، فقال<sup>(٧)</sup>:

[٥٥٩] وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى ضمير خفض لازماً قد جُعِلَا  
[٥٦٠] وليس عندي لازماً، إذ قد أتى في النظم، والنثر، صحيحاً مثبتاً

<sup>(١)</sup> هو أحمد بن مجاهد، أبو بكر، أول من ألف في القراءات السبع، توفي سنة (٣٢٤هـ). غاية النهاية ١/ ١٣٩.  
<sup>(٢)</sup> المحتسب ١/ ٣٢-٣٣. والمقصود بقوله: [وموافقة العربية] أحد وجوهها، إذ لو وافقت العربية لم تكن شاذة عند النحويين.

<sup>(٣)</sup> شرح ابن عقيل ٢/ ٨٢.  
<sup>(٤)</sup> شرح ابن الناظم ص ٤٠٤ وكاشف الخصاصة ص ١٨٤ وأوضح المسالك ٢/ ٢٢٦ وشرح ابن عقيل ٢/ ٨٢ وشرح المكودي ١/ ٤٤٨ وشرح الأشموني ٢/ ٢٧٦ والبهجة المرضية ص ٢٢٦.

<sup>(٥)</sup> من الآية ١٣٧ من سورة الأنعام.  
<sup>(٦)</sup> ينظر: الإنصاف ٢/ ٤٢٧-٤٣٦، المسألة الستون.

<sup>(٧)</sup> شرح ابن عقيل ٢/ ٢٣٩.



[٦٧٧] وب (لن) انصية، وكى، كذا بأن لا بعد علم، والتي من بعد ظن

على أن (أن) تأتي مخففة من الثقيلة بعد العلم والظن، ويجوز أن تأتي ناصبة بعد فعل الظن - وهو الأرجح - فشهد التخفيف قوله تعالى: (عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى) (٣). وشاهد مجيئها ناصبة قوله تعالى (وحسبوا ألا تكون فتنة<sup>(٤)</sup>) على قراءة أبي عمرو بن العلاء وحمزة والكسائي بالرفع. ومن ذلك استشهد المرادي والأشموني، في باب الموصول، بقراءة يحيى بن يعمر<sup>(٥)</sup> في قوله تعالى: (تماماً على الذي أحسن<sup>(٦)</sup>) أي: هو أحسن، وقراءة مالك بن دينار<sup>(٧)</sup> وابن السَّمال<sup>(٨)</sup> قوله تعالى: (مثلاً ما بعوضة<sup>(٩)</sup>) أي: هي بعوضة. وذلك على جواز حذف العائد المرفوع وإن لم تطل الصلة؛ سواء أكان الموصول (أي) أم غيره - تبعاً للكوفيين، وهو قليل، بينما أجاز البصريون حذفه مع (أي) مطلقاً، واشترطوا للحذف مع غيره طول الصلة فعدوا الحذف هنا شاذاً<sup>(١٠)</sup>. واستشهد بعضهم<sup>(١١)</sup>، في باب الموصول أيضاً، بقراءة أبي عمرو بن العلاء قوله تعالى: ويسألونك ماذا ينفقون؟ قل: العفو<sup>(١٢)</sup>، على أن (ذا) اسم موصول، ثم استشهدوا بقراءة الباقيين الآية نفسها - ينصب العفو - على أن (ذا) ملغاة؛ فجمعوا بذلك بين قراءتين في موضع واحد، ثم أكد الأشموني وقوع (ذا) ملغاة<sup>(١٣)</sup>، بقراءة أخرى لقوله تعالى: [وقيل للذين اتقوا: ماذا أنزل ربكم؟ قالوا: خيراً<sup>(١٤)</sup>]، ولم يرجح أحد منهم إحدى القراءتين، بل اكتفوا بذكرهما من غير تفضيل. لأن المفاضلة في كلام العرب - وليست في كلام الله تعالى، فالقراءات كلها حجة، قال ثعلب: ((إذا اختلف الإعراب في القرآن عن

(١) من الآية ٨٩ من سورة طه.

(٢) شرح ابن عقيل ٢ / ٣٤١.

(٣) من الآية ٢٠ من سورة المزمل. وقد تقدمت قبل قليل.

(٤) من الآية ٧١ من سورة المائدة.

(٥) عالم باللغة والقراءات والحديث، تلميذ أبي الأسود الدؤلي، أو لمن نقط المصاحف، توفي نحو سنة ((١٢٩هـ)). طبقات

النحويين واللغويين ص ٢٧ والإنباه: ٤ / ٢٥ وغاية النهاية ٢ / ٣٨١.

(٦) من الآية ١٥٤ من سورة الأنعام. ونسبة القراءة إلى يحيى من شرح الأشموني ١ / ١٦٨.

(٧) عالم بالقراءات، وأحد رواة الحديث بالبصرة، توفي سنة ((١٢٧هـ)). غاية النهاية ٢ / ٣٦ والأعلام ٥ / ٢٦٠.

(٨) هو قَعْنَب بن أبي قَعْنَب البصري، عالم باللغة والقراءات، توفي نحو سنة ((٢٦٠هـ)). غاية النهاية ٢ / ٢٧ والبغية ٢ /

٢٦٥.

(٩) من الآية ٢٦ من سورة البقرة. ونسبة القراءة إلى مالك وابن السمال من شرح الأشموني ١ / ١٦٨ أيضاً.

(١٠) ينظر: توضيح المقاصد ١ / ٢٤٦ وشرح الأشموني ١ / ١٦٨.

(١١) ينظر: شرح ابن الناظم ص ٩١ وتوضيح المقاصد ١ / ٢٣٣ وشرح الأشموني ١ / ١٦٠.

(١٢) من الآية ٢١٩ من سورة البقرة.

(١٣) شرح الأشموني ١ / ١٦٠.

(١٤) من الآية ٣٠ من سورة النحل.



[٣٣٣] وكونه منقلاً مشتقاً يغيب، لكن ليس مستحقاً

واستشهد بعض الشراح<sup>(١)</sup> بقوله تعالى: (فانفروا ثبات)<sup>(٢)</sup>، على الحال الجامدة المؤولة بمشتق. وتحدث الناظم، في باب إعمال المصدر، عن إعمال المصدر المضاف إلى فاعله فذكر أنه يجره ثم ينصب المفعول به نحو: عجبت من شرب زيد العسل، وتحدث عن إعمال المصدر المضاف إلى مفعوله فذكر أنه يجره ثم يرفع الفاعل نحو: عجبت من شرب العسل زيد<sup>(٣)</sup>. لكن المرادي توقف -بعد شرحه أحوال المصدر المضاف -عندما أضيف منه إلى مفعوله فذهب إلى أن رفعه الفاعل قليل، واستشهد بقراءة لابن عامر، ولم يقصر عمله على الشعر، فقال: ((... وهو قليل، قيل: لم يجئ في القرآن إلا ما روي عن ابن عامر أنه قرأ: [ذَكَرُ رَحْمَةَ رَبِّكَ عَبْدُهُ زَكَرِيَاءُ] برفع الدال والهمزة - وليس ذلك مخصوصاً بالضرورة على الصحيح))<sup>(٤)</sup>. وقد يأتي الشاهد القرآني تالياً للشاهد الشعري لتقويته وتأكيده. من ذلك استشهدهم، في باب النعت، عند قول الناظم<sup>(٥)</sup>:

[٥١١] ونعتوا بجملة منكراً فأعطيت ما أعطيته خبيرا

على جواز وقوع الجملة صفة للمعرف بأل الجنسية<sup>(٦)</sup> -والأصل أن تقع صفة بعد النكرة- بقول الشاعر<sup>(٧)</sup>:

ولقد أمر على اللئيم يسئبي فأعف، ثم أقول: لا يعنيني

فجعلوا جملة (يسئبي) صفة لـ (اللئيم) لا حالاً منه؛ لأن المعنى: ولقد أمر على لئيم من اللئام. ثم أتبعوا البيت بقوله تعالى: (وآية لهم الليل نسلخ منه النهار)<sup>(٨)</sup>، على أن جملة (نسلخ) صفة لـ (الليل) لا حال منه، ويجوز أن تعرب حالاً لأن (الليل) معرف بأل الجنسية. وقد يستشهدون بالقراءة تأكيداً لبعض اللهجات، فيوردون بعض القراءات وفقاً للهجات محددة. من ذلك استشهد بعضهم<sup>(٩)</sup>، في باب النائب عن الفاعل، عند قول الناظم<sup>(١٠)</sup>:

<sup>(١)</sup> شرح ابن الناظم ص ٣١١ وتوضيح المقاصد ١٣٣/٢.

<sup>(٢)</sup> من الآية ٧١ من سورة النساء.

<sup>(٣)</sup> ينظر: شرح ابن عقيل ١٠١/١-١٠٢.

<sup>(٤)</sup> توضيح المقاصد ١٢٣-١٢٤. والآية التي استشهد بها هي الثانية من سورة مريم.

<sup>(٥)</sup> شرح ابن عقيل ١٩٥/٢.

<sup>(٦)</sup> ينظر: شرح ابن الناظم ص ٤٩٢، وتوضيح المقاصد ٣/١٣٤ وشرح الأشموني ٦٠/٣-٦١.

<sup>(٧)</sup> نسبه الأصمعي إلى الشاعر الجاهلي شمر بن عمرو الحنفي، ينظر: الأصمعيات ص ١٢٦. وينسب إلى رجل من بني

سلول. ويرى عجزه على النحو التالي: فمضيت نمت قلت: لا يعنيني.

<sup>(٨)</sup> من الآية ٣٧ من سورة يس. وقد انفرد ابن عقيل بتقديمها على البيت، ينظر شرحه ١٩٦/٢.





## التراجم العربية

المقصود شذوذاً، إذ أجازوا قصر الممدود للضرورة واختلفوا في مد القصور. ومن ذلك حَصْرُ الناظم حروف الإبدال بقوله: (هدأت موطياً) فقال<sup>(١)</sup>:

[٩٤٣] أَحْرَفُ الْإِبْدَالِ: هَدَأَتْ مُوْطِيَا      فَأَبْدَلِ الْهَمْزَةَ مِنْ وَاوٍ، وَيَا...

وخرّج بعض الشراح الإبدال في الحروف الأخرى على الشذوذ<sup>(٢)</sup>، واستشهدوا بقراءة الأعمش<sup>(٣)</sup>: (فَشَرَّدَ بِهِمْ مَنْ خَلْفَهُمْ)<sup>(٤)</sup> على إبدال الذال من الدال. وذهب بعض الشراح<sup>(٥)</sup>، في الباب نفسه، عند الحديث عن التقاء همزتين ثانيتهما ساكنة، في كلمة واحدة، في قول الناظم<sup>(٦)</sup>:

[٩٤٩] وَمَدًّا (أَبْدَلِ) ثَانِي الْهَمْزَيْنِ مِنْ      كَلِمَةٍ إِنْ يَسْكُنُ كـ: آثِرٌ، وَأَنْتُمْنِ

إلى وجوب إبدال الهمزة الثانية مدة من جنس حركة ما قبلها للتخفيف، كما في (إيثار، وإيلاف)، وخرّجوا قراءة عاصم لقوله تعالى: [إِتْلَافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ]<sup>(٧)</sup> بالهمز، على الشذوذ.

الخاتمة:

ظهر حرص الشراح في خلال البحث - على الاحتجاج بالقرآن الكريم وقراءته، والإفادة من الشواهد الغزيرة، إذ لم يستثنوا واحدة من قراءاته المتواترة، أو الشاذة، ولم يفاضلوا بينها، فكل القراءات حجة في النحو.

وكان احتجاجهم بالشواهد القرآنية من قبيل تأكيد القواعد والأصول، وتوضيحهما، فهو أقرب إلى إيراد الشواهد المتمثلة على المسائل النحوية المتعددة، لأن تععيد النحو انتهى أو أنهى في القرن الرابع الهجري ولم تُبَنِّ قواعد جديدة، فقعد ما قعد وأصل ما أصل وانتهى الاحتجاج الحقيقي. وما أضافه النحاة اللاحقون - ومنهم شراح الألفية - استدراقات وإيضاحات اعتمدوا فيها على ما تركه أسلافهم من النحاة المتقدمين - تخففاً أو إعراضاً - من الشواهد على اختلاف أنواعها، ولا سيما

(١) شرح ابن عقيل ٢ / ٥٤٨.

(٢) ينظر: توضيح المقاصد ٤ / ٦ وشرح الأشموني ٤ / ٢٨٢.

(٣) هو سليمان بن مهران الكوفي، عالم بالقراءات، توفي سنة (١٤٨ هـ). غاية النهاية ١ / ٣١٥ والأعلام ٣ / ١٣٥.

(٤) من الآية ٥٧ من سورة الأنفال. وينظر: المحتسب ١ / ٢٨٠.

(٥) ينظر: شرح ابن الناظم ص ٨٤٣ وتوضيح المقاصد ٦ / ٢٤ وأوضح المسالك ٣ / ٣٢٥. وذهب ابن خالويه إلى أن

(إِتْلَافِهِمْ) من الشواهد، ونسب القراءة إلى عاصم. ينظر: مختصر في شواهد القرآن من كتاب البديع، ص ١٨٠.

(٦) شرح ابن عقيل ٢ / ٥٥٣.

(٧) الآية الثانية من سورة قريش.



**القفطي (علي بن يوسف، ت ٦٤٦هـ)**  
١٩٨٦م- إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، دار الفكر العربي بالقاهرة ومؤسسة الكتب الثقافية ببيروت.

**المُرادي (الحسن بن قاسم، ت ٧٤٩هـ)**  
١٩٧٧م- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، شرح وتحقيق: د. عبد الرحمن سليمان، ط٢، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.

**المكودي (عبد الرحمن بن علي، ت نحو: ٨٠٧هـ)**  
١٩٩٣م- شرح المكودي على ألفية ابن مالك، حققته وعلقت عليه: د. فاطمة الراجحي، جامعة الكويت.

**ابن الناظم (محمد بن محمد، ت ٦٨٦هـ)**  
د. ت- شرح ألفية ابن مالك، تحقيق: د. عبد الحميد السيد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت.

**نجيب (د. محمود)**  
٢٠٠٠م- معجم الشواهد النحوية في شروح ألفية ابن مالك وحواشيها، ط١، مكتبة الفارابي، دمشق.

**ابن هشام الأنصاري (عبد الله بن يوسف، ت ٧٦١هـ)**

١٩٦٦م- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، شرح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٦، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٩٨٣م- البهجة المرضية، دراسة وتحقيق: علي سعد الشينوي، ط١، منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي، طرابلس، ليبيا.

١٩٨٦م- المزهري في علوم اللغة وأنواعها، شرحه وضبطه وصححه، محمد أحمد جاد المولى وزميله، المكتبة العصرية، صيدا وبيروت.

**ابن شاكر الكُتبي (محمد بن شاكر، ت ٧٦٤هـ)**  
١٩٥١م- فوات الوفيات (ذيل وفيات الأعيان لابن خلكان). حققه وضبطه وعلق حواشيه: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، القاهرة.

**أبو شامة المقدسي (عبد الرحمن بن إسماعيل، ت ٦٦٥هـ)**

١٩٧٥م- كتاب المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، حققه: طيار آلتي قولاج، دار صادر، بيروت.

**ضيف (د. شوقي)**  
١٩٧٢م- المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة.

**ابن عقيل (عبد الله بن عبد الرحمن، ت ٧٦٩هـ)**  
د. ت- شرح ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

**الفراء (يحيى بن زياد، ت ٢٠٧هـ)**  
د. ت- معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي وزميلييه ومراجعة: علي النجدي ناصف، دار السرور، بيروت.